

إيران تُسدّد الضربة القاضية ولبنان يخرُ صريعاً

علي الأمين
كاتب لبناني

ابحث عن إيران. عبارة تختصر ما آل إليه لبنان من انهيار مالي وسياسي وأخلاقي، وتحوّله إلى دولة منقوصة السيادة مستباحة الحدود، يديرها محور الشر الذي تتزعمه إيران عبر نزعها الأقوى حزب الله، الذي انتهى به شعباً منها يتاكله الجوع ويذهب عرق جبينه ومدخراته جزء الاستبداد السلطوي والمالي، ومؤسسات مهترئة ينخرها الفساد والسرقة والمحاصصة والزبائنية حتى العظم، إلى أن وصل إلى انتفاضة استنفرت السلطة الكيدية الفاشلة لتطويقها، والتصل من مسؤوليتها عبر اختراع خصم ترمي عليه تبعات تقصيرها في كل واجباتها، باستثناء النهج المنظم لمقررات الدولة، إذا، وعلى الرغم من فاجعة جائحة كورونا في لبنان، إلا أنها لم تعد القضية الأولى التي تشغل بال اللبنانيين، بل ثمة ما هو أكثر أهمية وأشدّ وطأة على نفوس اللبنانيين وعيشتهم، هي الأزمة المعيشية والاقتصادية، بما هي عنوان متصل بالآزمة السياسية التي فجرتها انتفاضة 17 أكتوبر التي أظهرت حجم الغضب الشعبي من السلطة السياسية ومعادلة الحكم التي أفضت إلى لبنان آخر، أي دولة مستلبة ومسلوبة، وسلطة تبني نفوذها وقوتها بنظام مصالح مناقض للشعب، والمؤسسات الدستورية، ويستبج الحدود والمعابر للتهريب ولإنتعاش نظام مافيو، تحت مظلة حلف الممانعة الذي يشرّف عليه ويديره الحرس الثوري في امتداد ما يسمي "الهلال الشيعي".

هذا البنيان الهشّ اقتصادياً ومؤسّساتياً للدولة اللبنانية وصل إلى مازقه اليوم، وكانت انتفاضة 17 أكتوبر بمثابة إعلان شعبي ووطني شامل وعابر لكل المكونات، يرفض استمرار هذه الهشاشة التي تهدد وجود الكيان، وتجعل من اللبناني بلا نظام حماية وطني، ويفتقد أي قدرة على مساءلة الحاكم والسلطة التي أودت به إلى مهالك الفقر، والعوز وعزته من الكرامة الإنسانية فضلاً عن الوطنية.

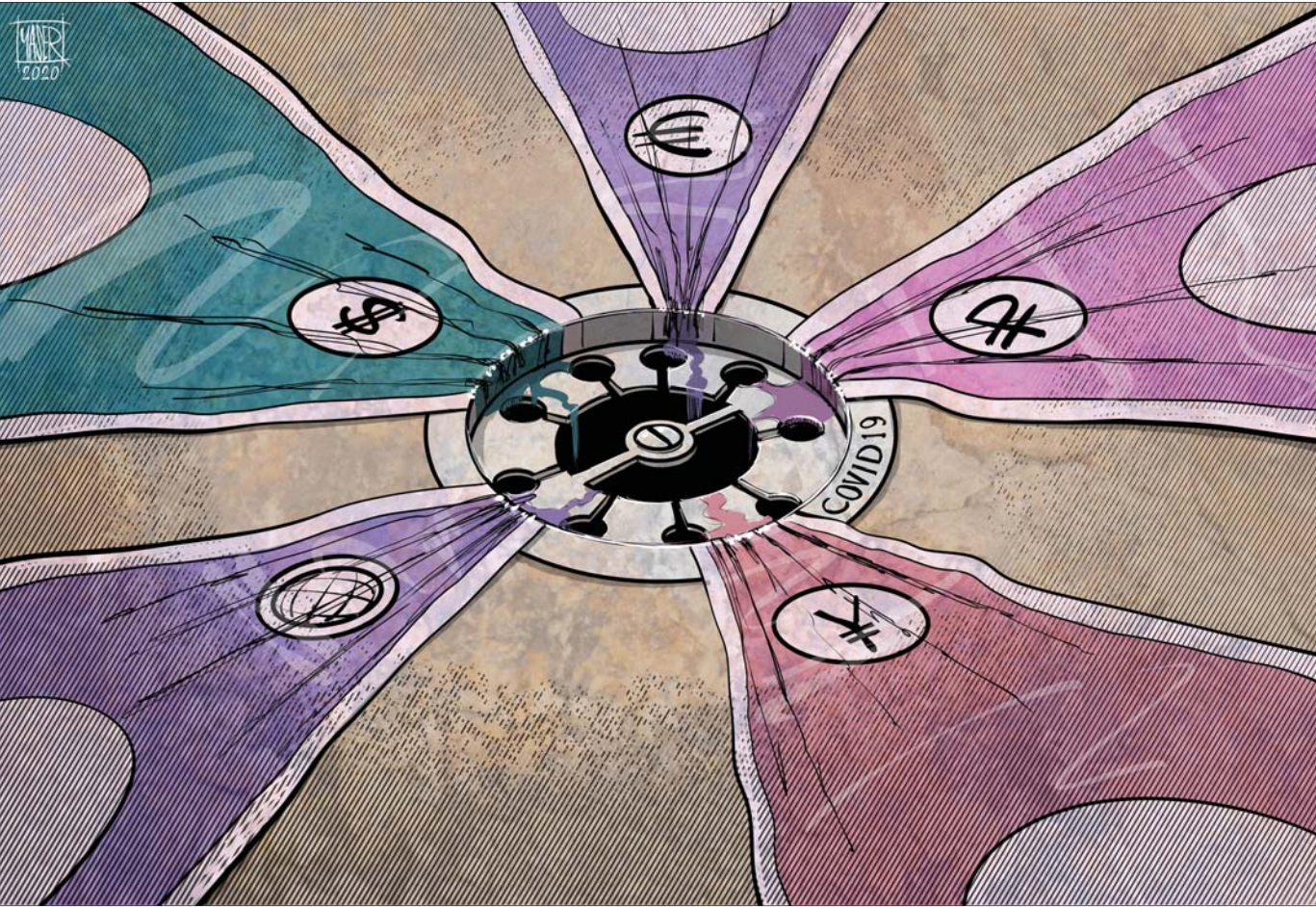
وقف حزب الله ولا يزال يقف بقوة في مواجهة إرادة التغيير التي يعبر عنها اللبنانيون على وجه العموم، ويستخدم اليوم حكومة الرئيس حسان دياب كوسيلة لتصفية حسابات سياسية داخلية، عبر نقل المواجهة إلى مساحة تتيح له التحكم والسيطرة، من خلال إعادة استنفاذ العصبية المذهبية والطائفية من جهة، ومحاولة إظهار أن المشكلة في لبنان ليست في دوره ونفوذه غير الشرعي والدستوري، بل في نظام المحاصصة الطائفي الذي يحول دون قيام دولة ويعطل المحاسبة ويشعر الفساد من جهة أخرى.

وفي جانب آخر وإزاء الانهيار المالي الذي جعل العملة الوطنية في حال من الانهيار غير المسبوق والمثابه لما هو الحال في إيران، أطلق حزب الله عبر حكومة حسان دياب حملة على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، متهمًا إياه والمصارف بالتسبب بهذا الانهيار وبحجز أموال المودعين في المصارف، ولئن كان ذلك فيه شيء من الصحة، إلا أن الأصح هو أن سلامة ليس إلا موظفاً كان ينفذ سياسات رسمتها السلطة، ولم يكن إلا الحاكم بأمر السلطة، وبالتالي فإن المسؤولية هي سياسة بالدرجة الأولى.

على أن اللافت في هذا السياق، كان الدخول الأميركي على خط مواجهة هذه الهجمة، أو محاولة لتبليس حاكم مصرف لبنان مسؤولية السفيرة الأميركية في بيروت دوروتي شيا، وأبلغت في رسالة مباشرة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، أن واشنطن لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء استهداف سلامة، ورأت أن ذلك سيدفع واشنطن إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد بعض الشخصيات السياسية، وأدنا حسب المعلومات التي جرى تسريبها من أكثر من مصدر، من بينها مصادر رئيس البرلمان نبيه بري.

وفي السياق نفسه، برزت تلك الرسائل الأمنية من خلال تفجيرات طالت بعض فروع المصارف في صيدا وفي صور في جنوب لبنان، وهي رسائل لا تخلو من توجيه سياسي، ومن ضمن منحه اعتبار أن المعركة هي بين القطاع المصرفي وحاكم مصرف لبنان من جهة، والسلطة اللبنانية من جهة ثانية، وهو افتعال لاقتسام غير قائم خاصة مع العلم أن جل القطاع المصرفي إما هو ملك لعائلات سياسية لبنانية، أو هو محصلة شراكة مالية - سياسية - سلطوية بحيث لا يمكن الحديث عن قطاع مصرفي خارج السلطة ونظام المحاصصة.

الدخول الأميركي الحذر على خط الأزمة، لا يخل بسياسة المراقبة الأميركية وعدم الانخراط في المواجهة الداخلية، وهو موقف لا يزال يرتكز على حماية مواقع رئيسية في الدولة اللبنانية، كالجيش والقوى الأمنية، والأهم النظام الاقتصادي الحر الذي لا يزال مطلباً لبنانياً لم يذهب أحد الذي طرح بديل له، إلا الخيار التخريبي الذي تمثله الفوضى التي تشكل عنصر القوة لحزب الله حتى الآن.



كورونا يتسبب في انتشار البطالة والانهيار الاجتماعي في تركيا

سيف الدين غوزيل
كاتب تركي

تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم معضلة مهمة بسبب جائحة كورونا، وهي هل يجب أن تبذل قصارى جهدها لوقف انتشار الفيروس والإبقاء على الخسائر البشرية عند أدنى مستوى ممكن، أو هل ينبغي أن تعطي الأولوية للتخفيف من حدة الضرر الاقتصادي الذي تسبب في إحدائه أثناء العمل على الحد من انتشار الفيروس؟

لكن الإجابة المثالية تتمثل في إيجاد نقطة متوازنة بين الاثنين تقلل من التأثيرات السلبية لكل منهما. ومع ذلك وبسبب الافتقار إلى المعلومات الحيوية التي تسمح بإجراء تنبؤات صحيحة، اضطرت الحكومات إلى الاختيار بين فرض عمليات الحظر الشاملة المعوقة للاقتصاد، والحفاظ على استمرار الاقتصاد على حساب ارتفاع معدل الإصابة.

وقد أخارت الغالبية العظمى من الدول الحل الأول، بهدف تحمل الأمل المالي ثم إعادة تشغيل اقتصاداتها بمجرد السيطرة على الوباء. وتمكنت تلك الدول التي تتمتع بعملية قوية، واستقرار الأسعار، وعدم وجود فائده، من دعم اقتصاداتها ماليًا. لكن تلك الدول التي لا تتمتع بمثل هذه المميزات اضطرت إلى الاستفادة من صندوق النقد الدولي. وكان رد حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بشأن الوباء مختلفًا، حيث تم تعريفه في البداية على أنه إظهار التقليل من الاهتمام بتهديد الفيروس وإظهار الثقة بالنفس بشكل مفرط.

ووصفت الحكومة تركيا بأنها الدولة الأكثر استعدادًا للتعامل مع الوباء. وقال المسؤولون إن المصانع ستنتقل من الصين إلى تركيا بمجرد انتهاء الأزمة، كما أكدوا أيضًا على أن حزمة دعم مالية بقيمة 2.5 مليار ليرة (360 مليون دولار) لدعم الأسر الفقيرة ستكون كافية لحماية البلاد. ولكن عندما بدأ الفيروس في الانتشار اضطرت الحكومة إلى تغيير موقفها، وفرضت قيودًا مشددة وحظر تجول، وزادت من الاختبارات والحجر الصحي للارتك العائدين من الخارج. وأخيرًا، وبإصرار من اللجنة العلمية التي استعانت بها وزارة الصحة لإسداء المشورة بشأن فيروس كورونا، أعلنت الحكومة عن فرض حظر تجول في نهاية الأسبوع في المدن الكبرى. لكنها لم تقرب حتى الآن من فرض عمليات حظر أطول وأكثر شمولًا. ومع ارتفاع عدد الإصابات بوتيرة متسارعة، غيرت الحكومة نظرتها إلى

أشخاص عاطلين عن العمل. وإذا دفع فيروس كورونا عدد العاطلين عن العمل إلى 7 ملايين، فإن التقدير المتفائل هو أن ثلث هؤلاء سيكونون عاطلين عن العمل لفترة طويلة، وهذا يعني 2.3 مليون. وعندما تأخذ هذه الجماهير، التي ليست مؤهلة للحصول على إعانة البطالة، وتضيفها إلى الملايين من الموظفين الذين من المرجح أن يتم تسريحهم ودعمهم بدفعات شهرية حكومية بقيمة 1170 ليرة (170 دولارًا) للعمال في إجازة غير مدفوعة، يتضح الانهيار الاجتماعي الذي يهدد تركيا.

وفي مواجهة هذا التهديد، فإن حزمة التحفيز الجديدة المقدمة إلى البرلمان غير كافية. تمنح الحزمة أصحاب العمل من تسريح الموظفين، لكن تعطيلهم الحق في إرسال الموظفين في إجازات غير مدفوعة الأجر. وعندما يتم تمرير القانون، سيؤدي هذا إلى إنشاء فئة جديدة من الأشخاص "العاطلين عن العمل" الذين لا يزال لديهم وظائف على الورق، ولكنهم شهرًا الذي توفره الحكومة.

وبالنسبة للعديد من العمال غير المسجلين الذين فقدوا وظائفهم، وجميع الباعة الجوالين والتجار المحليين والحرفيين الذين اختفى دخلهم، لا توفر الحزمة شيئًا. وستعيق عليهم الاستفادة من أي دعم متواضع تقدمه وزارة الأسرة والخدمة الاجتماعية.

من هذا المنطلق يتضح ما يجب على الحكومة أن تفعله؛ وهو أنه يجب منح كل مواطن ستة أشهر من الدعم المستقر عند مستويات الحد الأدنى للأجور. هذا هو الحل العملي الوحيد. ليس هناك جدوى من الجدل حول مقدار العطاء ومن يستحق الحصول عليه. وسيستفيد الأشخاص الأكثر احتياجًا إلى حد كبير من هذا، بينما لن يحدث الدعم فرقًا كبيرًا للأغنياء.

هذا يثير السؤال عن مصدر هذه الأموال. والجواب ليس بهذه الصعوبة. يمكن تأمين مبلغ كافٍ من الأموال، ويمكن تأمين بضعة مليارات من الدولارات من صندوق النقد الدولي، ويمكن خفض الإنفاق العام غير الضروري وتاجيل المدفوعات المضمونة من الخزنة للشركات التي نفذت مشاريع البنية التحتية للشراكة بين القطاعين العام والخاص لمدة عام. لا تتوقع حدوث أي معجزات، ولكن هذه الإجراءات من شأنها أن تخفف من الضرر إلى حد كبير.

لكن يبقى سؤال واحد: ما مدى قدرة إدارة أردوغان على اتخاذ مثل هذه الخطوة الجذرية؟

في الربع الثالث والرابع أن يخفف من هذه الخسائر ويترك الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى العام الماضي. وحتى لو كان هذا السيناريو المتفائل صحيحًا، فإن مستوى البطالة وفقدان الدخل هو أمر مخيف في حد ذاته. وصل الوباء إلى تركيا في وقت كانت فيه البطالة مرتفعة بالفعل، حيث تجاوزت قليلاً 4 ملايين في يناير. أتوقع أن يصبح ما لا يقل عن 3 ملايين شخص عاطلين عن العمل في الأشهر المقبلة. وفي هذه الحالة، وحتى لو لم تنمو القوة العاملة، فإننا ننظر إلى مستوى بطالة يتجاوز 20 في المئة. والأسوأ من ذلك، أن معدل البطالة طويلة الأمد، بالنسبة للأشخاص الذين يبحثون عن عمل لمدة عام أو أكثر، سيفقد إلى معدلات مرتفعة. وارتفع عدد العاطلين عن العمل لفترات طويلة إلى 750 ألف في عام 2017، وبحلول عام 2019 ارتفع إلى أكثر من مليون شخص، أو واحد من كل أربعة من

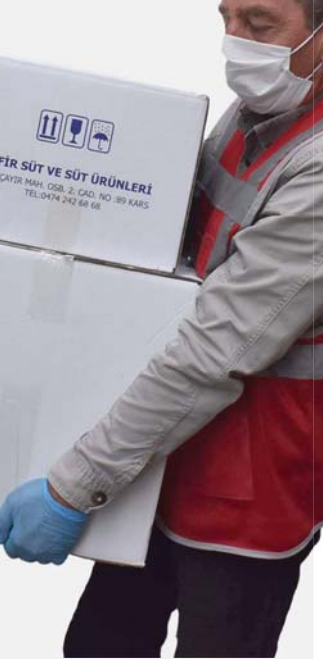
الحكومة تعلم أنها لا تملك الأموال اللازمة للدعم في ظل استمرار تعثر الشركات المصنعة، كان بإمكانها أن تحصل على النقد الدولي، لكن انغلاقها الأيديولوجي قد أغلق هذا الباب.

لكن الأخبار السيئة هي أن الضرر الاقتصادي الذي يلحقه الفيروس بالاقتصاد يزداد سوءًا، إلى حد لا يزال غير واضح، والأخطر من ذلك أنه يبدو من غير المحتمل أن يكون التمويل المتاح كافيًا لمنع الانهيار الاجتماعي. وحسب أحدث توقعات صندوق النقد الدولي بشأن الأثر الاقتصادي للوباء، ستحدث خسارة من الدخل العالمي بنسبة 3 في المئة، مع خسارة بنسبة 7.5 في المئة في الاتحاد الأوروبي وخسارة بنسبة 5 في المئة في تركيا. وكانت توقعاتي لمعدلات نمو صفرية أكثر تفاؤلاً بكثير. لقد استنتجت أنه بعد الخسائر التي تجاوزت 20 في المئة في الربع الثاني من هذا العام، سنبداً التروس الاقتصادية في الدوران مرة أخرى على مدار بقية العام، ويمكن للنمو

الذي يمكنه أن يحمي الاقتصاد من الانهيار.



الحكومة تعلم أنها لا تملك الأموال اللازمة للدعم في ظل استمرار تعثر الشركات المصنعة، كان بإمكانها أن تحصل على النقد الدولي، لكن انغلاقها الأيديولوجي أغلق هذا الباب.



الفايروس وبدأت تأخذ التهديد على محمل الجد، لماذا قاومت الحكومة مثل هذه الإجراءات منذ البداية؟ يبدو أن هذه الإجراءات لا تتمكن من الخروج من الآثار الاقتصادية إذا فرضت هذا النوع من الحظر الشامل. وتعلم الحكومة أنها لا تملك الأموال اللازمة للدعم في ظل استمرار تعثر الشركات المصنعة، ولا لتوفير شبكة أمان للملايين الذين فقدوا دخلهم بفعل الوباء. كان بإمكانها أن تحصل على المساعدة من صندوق النقد الدولي، لكن انغلاقها الأيديولوجي قد أغلق هذا الباب. وبدلاً من ذلك، سارعت إلى إطلاق حملة تبرعات تحت شعار "نحن مكفونون ذاتياً"، بينما تمنع أيضاً البلديات التي تسيطر عليها المعارضة من إدارة حملاتها الخاصة.

وتستمر الحكومة في التراجع بين الإجراءات، فمن ناحية انطلقت الشائعات التي تقول بأنها تخطط لتطبيق حظر كامل لمدة ستة أيام من 18 إلى 24 أبريل، وتنتهي في بداية شهر رمضان. ومن ناحية أخرى، تم عرض حزمة جديدة من التدابير الاقتصادية على البرلمان.

أنا لست متخصصاً في علم الأوبئة، ولا يمكنني أن أقر بمدى فائدة هذه الفرضيات التدرجية لحالات الحظر. كان التباطؤ في معدل الإصابات الجديدة في بداية الأسبوع علامة جيدة. ولكن إذا كان اندفاع يوم الجمعة الماضي لتخزين الإمدادات بعد إعلان رفع حالات الإصابات، فإن الإصابات الجديدة في البلاد قد تبلغ نزواتها بحلول نهاية أبريل، وأمل أن يكون هذا هو ما قد يحدث.

لكن الأخبار السيئة هي أن الضرر الاقتصادي الذي يلحقه الفيروس بالاقتصاد يزداد سوءًا، إلى حد لا يزال غير واضح، والأخطر من ذلك أنه يبدو من غير المحتمل أن يكون التمويل المتاح كافيًا لمنع الانهيار الاجتماعي. وحسب أحدث توقعات صندوق النقد الدولي بشأن الأثر الاقتصادي للوباء، ستحدث خسارة من الدخل العالمي بنسبة 3 في المئة، مع خسارة بنسبة 7.5 في المئة في الاتحاد الأوروبي وخسارة بنسبة 5 في المئة في تركيا. وكانت توقعاتي لمعدلات نمو صفرية أكثر تفاؤلاً بكثير. لقد استنتجت أنه بعد الخسائر التي تجاوزت 20 في المئة في الربع الثاني من هذا العام، سنبداً التروس الاقتصادية في الدوران مرة أخرى على مدار بقية العام، ويمكن للنمو